الفصل الثاني

الموقف الأمريكي والإسرائيلي من دارفور

المبحث الأول :

القوة الدولية في دارفور

بين رفض السودان والإصرار الدولي

إذا كان السودان قد أعلن عن مخاوفه الدولية في دارفور، فإن هناك عوامل جديدة تضعف موقف الحكومة السودانية، كما أن هناك إصراراً من جانب عدد من الجهات الدولية مثل الولايات المتحدة والأمم المتحدة وبعض الوكالات الإنسانية الدولية على أن إنقاذ أهالي دارفور من المذابح وتحقيق السلام والاستقرار لن تأتي إلا باستقدام قوات دولية تحل محل القوات الإفريقية. وقد ظل الجدل محتدما حتى كتابة هذه السطور، وإن كانت القمة الإفريقية في ناميبيا في يونيو ٢٠٠٦ قد قدمت حلا مؤقتا إلى أن يحسم هذا الجدل، وهو أن تظل القوات الإفريقية في دارفور حتى سبتمبر ٢٠٠٦. معنى ذلك أن الجدل الذي لم يحسم يزداد حدة وسخونة خاصة وأن الطرف الدولي المصر على نشر القوات الدولية يحاول أن يضعف موقف الحكومة السودانية الرافض لنشر القوات. ظهر ذلك بإعلان الجبهة الشعبية لتحرير السودان الشريك الأساسي مع الحكومة في مفاوضات أبوجا، وكذلك في سلام الجنوب ويمثلها نائب أول لرئيس الجمهورية في الخرطوم. ثم أعلن مناوي زعيم الفصيل الوحيد من المتمردين الذي وقع مع الحكومة اتفاق السلام في أبوجا أنه يؤيد نشر القوات الدولية في دارفور. ومعنى ذلك أن شركاء

الحكومة السودانية في مفاوضات أبوجا وفي اتفاق أبوجا قد اتخذوا موقف الطرف المصر على نشر القوات الدولية، وهذا يؤثر بلا شك في موقف الحكومة الذي لا يسانده أحد، حتى بعض الخصوم السياسيين مثل السيد الصادق المهدي. وحتى لو افترضنا أن انشقاق الحركة الشعبية وحركة مناوى أمر وارد أيضا، من اتفاق السلام حيث هددت الحركة بالانسحاب من الاتفاق ما لم يتم نشر القوات الدولية.

فإذا كانت مخاوف الحكومة السودانية من نشر القوات الدولية مفهومة وربما حقيقية، فإن الطرف المصر على نشر القوات الدولية يتمسك هو الآخر بأن الهدف في النهاية هو حماية سكان دارفور، وأن رفض الحكومة للقوات الدولية هو ذريعة للإفلات من استحقاق السلام، وربما موقف يهدف إلى استمرار المأساة. ويقول أنصار نشر القوات أن الجدل حول القوات يجمد الموقف عند نقطة يصعب فيها على المزارعين العودة إلى أراضيهم بما يؤدي إلى استمرار اعتماد ثلاثة ملايين نسمة على المعونات الغذائية الدولية، كما أن يأس الملايين من حماية إفريقية جادة أو حماية دولية وشيكة سوف يدفعهم إلى صفوف المتمردين.

ويضيف هؤلاء أن تصاعد القتال في دارفور يعوق وصول الإعانات والإعلام مما يسمح للحكومة السودانية تبرير استئناف الهجمات الجوية على دارفور، خاصة على مخيمات اللاجئين بحجة أنها وكر للتمرد، وهو ما حدث من قبل من جانب جيوش رواندا وبوروندي بوسط إفريقيا ضد مخيمات اللاجئين في زائير. ويبرر هؤلاء عدم قبول المتمردين لاتفاق السلام في أبوجا بأنهم فقدوا الثقة في وعود الحكومة بنزع سلاح قبائل الجنجويد طوال العامين الماضيين وتجاهل هؤلاء تعهد الحكومة السودانية بذلك في اتفاق السلام وفق جدول زمني رغم عدم تعليق الحكومة تنفيذ هذا الالتزام على قبول المتمردين لاتفاق السلام.

وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة خلال القمة الأفريقية في جامبيا أن الإرادة السياسية من المجتمع الدولي لحماية دارفور ليست متوفرة.

يضيف أنصار القوة الدولية اعتبارا آخر وهو أن عدم نشر قوة دولية في دارفور قد يشعر مسلمي دارفور بأنه تم التغاضي عنهم مثلما تم التغاضي عن مسلمي البوسنة قبل عقد مضى.

أما الاعتبار الآخر الذي قدمه أنصار القوة الدولية في دارفور فهو تحمس بعض الدول مثل الدنمارك وبريطانيا رغم التزاماتها في العراق وأفغانستان لتشكيل قوة دولية قوامها سبعة عشر ألفاً، وأن أهمية هذه القوة سيتم اختبارها من خلال مدى قدرتها على توصيل المعونات للمحتاجين ووقف أعمال العنف والاغتصاب والتطهير العرقي وإعادة الأهالي إلى قراهم.

ويرون أنصار نشر هذه القوة أنه لكي تحقق هذه القوة ذلك يجب أن تتمتع بسلطة كافية و أن تقوم عملياتها على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرونه أن هذه القوة ستكون قادرة على نزع سلاح الجنجويد أو مواجهتهم وأن من مصلحة الحكومة السودانية وغيرها أن تتعاون في هذا الشأن ويرون أن الحكومة السودانية لا تستطيع أن تجمع بين الأمرين معا وهما: رفض القوة الدولية واعتبارها غزواً استعماريا لدارفور، والأمر الثاني أن تعجز عن وقف العنف في دارفور.

يشير هؤلاء أيضا إلى ما ورد في بيان زعماء العالم في قمة الألفية في سبتمبر ٢٠٠٥ إلى أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية في حماية السكان من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

وأشار الزعماء إلى أنهم مستعدون لاتخاذ عمل جماعي في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة إذا تبين عدم كفاية الوسائل السلمية وأن السلطات الوطنية في الدول

عاجزة بشكل واضح عن حماية سكانها وهذا ما ينطبق على دارفور، ولذلك يحث هؤلاء أنصار التدخل الدولي مجلس الأمن على أن يصر على نشر قوة الحماية سواء بموافقة الحكومة السودانية أو بغير موافقتها.

ويذكر أن الحكومة السودانية قد أعلنت عن أسباب اعتراضها على نشر القوة الدولية في دارفور. وأهم هذه الأسباب هي أن نشر القوة ضد رغبة الحكومة السودانية يخفي نوايا سيئة ويؤدي إلى احتلال الإقليم، كما يؤدي إلى اصطدام بين هذه القوة وبين قوات الحكومة السودانية ، فضلاً عما يلابس هذه الدعوة لنشر القوة الدولية من اعتبارات وملاحظات. ونحن نضيف إلى مخاوف الحكومة السودانية أن القوات الدولية من الناحية التاريخية كان يتم نشرها على أساس أنها قوات لحفظ السلام بين الأطراف المتنازعة، وكان ذلك يتم بموافقة هذه الأطراف.ولا شك أن نشر هذه القوة ضد إرادة الحكومة السودانية يجعلها قوة للتدخل ضد الحكومة السودانية وهو أمر لا يمكن القبول به.

وأخيراً فإن قوات الحماية الدولية التي تم نشرها فيما يسمى المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك لم تقدم أي حماية للمسلمين في مواجهة مذابح الصرب ضدهم بل أن هذه القوات كانت هدفاً للهجمات الصربية.

فإذا كان التاريخ والاعتبارات السياسية وظروف المنطقة تثير المخاوف من القوة الدولية فلماذا تصر عليها بعض الأطراف الدولية؟ ولا يجب أن يفهم من ذلك أن السودان يقف في جانب والمجتمع الدولي في جانب آخر، رغم أن مصطلح المجتمع الدولي في هذه المرحلة يلتبس مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة على ما بينها في معظم القضايا من ارتباط وتحالف ولكن السودان يدافع عن استقلاله وسلامة أراضيه ضد التجزئة والتقسيم.

المبحث الثاني :

ما مدى علاقة أمريكا بإسرائيل بقضية البشير؟

منذ إثارة الأزمة الأخيرة فى المحكمة الجنائية الدولية يوم ١٠ يوليو ٢٠٠٨ ، ثم تأكيد المدعى العام لطلبه رسمياً اعتقال الرئيس البشير، رأينا صورة مثيرة لمواقف المفكرين والكتاب العرب حول هذه القضية، بعضهم يساند البشير والآخر يهاجمه وينتقده ويدعو إلى عدم السكوت على جرائم الحكام العرب. والحق أن هذه القضية أيضاً أحدثت شرخاً فى العقل العربى الذى أخفق فى أن يرى الحقائق وأن يميز بين النظم والأوطان، بل أخفق فى أن يكيف طبيعة المشكلة، فمنهم من اعتبر البشير رمزاً للحاكم العربى المستبد وأن من يسانده وينقذه من سيف العدالة الدولية فإنه متستر ويحاول التقرب من النظم طمعاً وخوفاً، بينما رأى آخرون غير ذلك بدرجات وتفاصيل مختلفة مما لا يتسع المقام لإيراده.

ولكن الذى لفت نظرى حقاً هو أن فريقاً ممن تحاورت معهم عبر عشرات اللقاءات الإذاعية والفضائية الدولية يرى أن إسرائيل والولايات المتحدة لا دخل لهما فيما يحدث الآن مع الرئيس البشير، وأوصى هذا الفريق بالموضوعية وعدم إلقاء تبعة فشلنا على الآخرين. ورأى هذا الفريق أن المشكلة تمكن فى عجز السودان عن إدارة شئونه، وأن نقد المجتمع الدولى نشأ بسبب فظاعة المذابح والمشاهد فى دارفور.

ولتبرئة ساحة إسرائيل والولايات المتحدة فى قضية البشير يقول هذا الفريق بحجج أهمها ثلاثة، الأولى هى أن المسؤول عن إثارة المشكلة بعد مسئولية البشير عن صنعها هى المنظمات الحقوقية والإنسانية، وأن هذه المنظمات هى التى غذت الرأى العام الذى ضغط على الإدارة الأمريكية وعلى المحكمة الجنائية الدولية

فحدث ما نراه الآن. الحجة الثانية هى أن اتهام إسرائيل وأمريكا هو جزء من ثقافة عربية «بالية» يجب تغييرها؛ لأن الدولتين لهما مشروع ويعملان فى إطاره، وأن نظرية المؤامرة هى التى جعلت العقل العربى يستريح إلى إلصاق كل المصائب بهما. أما الحجة الثالثة فهى أن انهماك المنظمات الصهيونية فى الحملة ضد البشير هو جزء من الحملة العالمية التى رأت دارفور أبشع من غيرها، فضلاً عن أن كراديتش تم اعتقاله هو الآخر فى نفس الوقت الذى تسير فيه الحملة لاعتقال البشير.

فهل صحيح أننا نغالى فى القول بأن الحملة ضد البشير تخطيط صهيونى أمريكى، وهل صحيح أننا ندافع عن الزعماء العرب خوفاً على أوطاننا، أم أننا نعارضهم فى السراء ونعاضدهم فى الضراء لعلهم يرفقون بنا؟ وهل صحيح أن للمثقف العربى منفعة لدى النظم فى الدفاع عنهم عندما تشير أدلة الاتهام إليهم؟ ويضيف هذا الفريق حجة رابعة بالقول بأن واشنطن ناصبت المحكمة الدولية العداء منذ نشأتها بصور متعددة تهدف إلى التهوين من قيمتها، في إطار الخط الأمريكى العام الذى انعكس داخل الولايات المتحدة فى ذلك الصدام المروع بين الإدارة والمحكمة العليا الأمريكية خاصة في قضية معسكر جوانتانامو. ومن الواضح وفق هذه الحجة أن الولايات المتحدة كانت تفضل أن تنشأ محاكم جنائية مؤقتة من جانب مجلس الأمن؛ حتى تأمن على جنودها الذين يرتكبون جرائم النظام الدولى العام.

هذا جدل كشف عن الكثير مما لا تتسع له هذه السطور القليلة، ولكننا نكتفي بعرض لقطة واحدة هى مدى علاقة أمريكا وإسرائيل بالقضية.

◆◆◆

المبحث الثالث :

الإطار السياسي لاستهداف البشير

إذا تصورنا استمارة استفتاء للرأي العام حول عدد من القضايا المرتبطة بقرار المدعى العام فى المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير، فإن هذه الطريقة قد تلقى أضواء أكبر حول هذه القضايا.

القضية الأولى: لماذا توجهت المحكمة إلى الرئيس البشير رأس الدولة، وما هو دافعها؟

الإجابة:

١- لأن الرئيس البشير كان ضمن ٥١ اسما حولهم مجلس الأمن إلى المحكمة بقراره ١٥٩٣ عام ٢٠٠٥ ، وأن التحقيقات حول ملفه قد تم استفتاؤها، فارتبط توقيت الإعلان بتمام الإجراءات.

٢- لأن السودان رفض التعاون مع المحكمة فى تسليم أحمد هارون وأحمد خوشيب، فخشيت المحكمة أن تستسلم لهذا التحدى فتضع سلطتها فى أول المواجهة بينها وبين دولة، ولذلك فإن استهداف البشير عقوبة له على موقفه من المحكمة.

٣- لأن المحكمة أرادت الضغط على البشير حتى يسلم الآخرين وينجو بنفسه.

٤- لأن واشنطن وباريس هما المحركان لعمل المحكمة، بصرف النظر عن القضية نفسها ومدى توفر أوراقها، وأن القضية أساساً هى صراعهما مع البشير، ولو سوى هذا الصراع على أى نحو سقطت كل الدعاوى القانونية.

القضية الثانية: هل القضية ترتبط حقاً بجرائم منسوبة بشكل صحيح إلى الرئيس البشير، أم أن هذه القضية هدفها تحرك المحكمة ضد الرئيس تصعيداً لموقف واشنطن منه، أم أن المحكمة وضعت تحت ضغوط المنظمات الحقوقية خاصة اليهودية؟

الإجابة:

١- هناك جرائم فى دارفور والبشير مسؤول إلى حد ما عنها.

٢- المحكمة تحركت بناء على طلب أمريكي.

٣- المحكمة تركت بضغط من المنظمات الحقوقية الدولية.

القضية الثالثة: هل توقعت المحكمة أثراً معيناً لتحركها ضد الرئيس السودانى؟

الإجابة:

١- المحكمة لا تحسب ردود الفعل وإنما تعلن عن موقفها من القضايا، ولاعلاقة لها بالمواءمات السياسية.

٢- المحكمة تؤدى واجبها وليس من مسئولياتها تنفيذ قرارها.

٣- المحكمة ليست جادة فى توجيه الاتهام للبشير، وقصدت أن تضعه فى مأزق حتى يسلم الآخرين.

٤- المحكمة قصدت خلخلة نظام البشير لصالح التمرد، والدليل هو أن قرار المدعى العام صدر بعد أسبوع من إنشاد محاولة التمرد قلب نظام الحكم فى الخرطوم.

٥- المحكمة تنفذ مخططاً فرنسياً أمريكياً حتى يحدث انقلاب على البشير من داخل النظام ويحل محله من هو أكثر انسجاماً مع أمريكا وفرنسا، أو أن يحل الانقلابيون أو الجنوبيون محله فيتم اختصار سنوات من تحقيق مخطط القضاء على

نظام عربى إسلامى فى بلد متنوع الأديان والأعراق والثقافات.

القضية الرابعة: لماذا انقسم المثقفون العرب حول قرار المدعى العام ضد البشير؟

الإجابة:

١- لأن رافضي القرار يرون فيه قفزاً فوق كل شيء، وتعمد استهداف النظام بأكمله.

٢- لأن القرار خلا من الشعور بالمسئولية والوعى بأثر القرار.

٣- لأن الرأى العام فى العالم العربى يؤمن بنظرية المؤامرة ضده، ويرى أن استهداف البشير لا علاقة له بحرص الغرب المفتعل بالعدالة لضحايا دارفور.

٤- لأن الحكام العرب بشكل عام لا يجدون تعاطفاً بين الشعوب التى تأمل أن تقتضى منهم، ولكنها لا تريد البشير أن يقوم بالمهمة لحسابه.

٥- لأن هناك جرائم فى دارفور بالفعل، وأنه لا يجوز تحت أى ذريعة أن يفلت المسؤول من العقاب.

٦- لأنها كلمة حق أريد بها باطل.

٧- لأن الأولى بالمحاكمة هم المجرمون الصهاينة فى إسرائيل وأمريكا عن جرائمهم فى أفغانستان والعراق.

٨- لأن المحكمة الجنائية نشأت فى إطار مؤامرة الغرب ضد العالم الثالث.

القضية الخامسة: لماذا ينتقد البعض فى العالم العربى والخارج قرار المدعى العام؟

الإجابة:

١- لأنه يخالف نظام المحكمة ولا يقوم على سند قانونى، ولأنه يمارس اختصاصاً على دولة ليست طرفاً فى نظام المحكمة.

٢- لأنه به شبهة سياسية تتصل بإضعاف الحكم لصالح المتمردين.

٣- لأنها المرة الأولى التى يوجه الاتهام إلى رئيس دولة فى السلطة، وأنها القضية الوحيدة التى حولت من مجلس الأمن وأن نفس المجلس تقاعس عن وقفها، علماً بأن المجلس لا يختص فى الحالتين: تحريك الدعوى، ووقفها.

٤- لأن استهداف البشير أياً كانت الدوافع ومدى قانونية القرار من عدمه، سوف يرسل إشارة إلى المتمردين، فتزداد وتيرة الحرب فى دارفور، ويسقط المزيد من الضحايا.

٥- لأن المهم هو أن استهداف البشير سوف يضر بمجمل عملية السلام فى دارفور وفى الجنوب، كما يمكن أن يضر بجهود الإغاثة الإنسانية ، والقوات الدولية وحراسة النازحين.

٦- أن الأولوية ليست للانتقام أو الاقتصاص وإنما الأولوية المطلقة هى للتسوية السياسية، وتدارك الآثار الخطيرة فى المجال الإنسانى.

◆ ◆ ◆

المبحث الرابع :

قضية أوكامبو أم قضية البشير أمام المحكمة

من الواضح أن لويس أوكامبو المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية مصر على أن تتحول قضية البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية إلى قضيته الشخصية، فقد ارتكب الرجل عدداً من المخالفات الفنية والإجرائية لوظيفته، مما يدفعنا إلى وضع أوكامبو نفسه موضع التحليل وأساس البحث. فقد قدم أوكامبو تقريراً إلى مجلس الأمن فى الأسبوع الأول من ديسمبر ٢٠٠٨، وهو الذى طلب أن يستمع المجلس إليه، وهى سابقة غير مألوفة لولا أنها جزء من الضغط على السودان لمصالح خارجية مشبوهة. فالمعلوم أن مجلس الأمن هو الذى يستطيع أن يحيل الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما فعله بقرار ١٥٩٣ فى ٣١ مارس ٢٠٠٥، ولكن الدائرة التمهيدية، التى نظرت فى طلب أوكامبو القبض على أحمد هارون وأحمد خوشيب، تعاملت مع قرارات مجلس الأمن بطريقة تنطوى على انتهاك فادح لنظام روما، الذى يميز تميزاً قاطعاً بين الدولة الطرف فى النظام والدولة غير الطرف فيه، بل إن موقف المحكمة يتناقض أيضاً مع مبدأ نسبية أثر المعاهدات، ويناقض روح نظام روما نفسه، الذى يقضى فى أن تتعاون المحكمة مع الدول لمنع التهرب من العقاب، وليس فى هذا النظام ما يوحى بأن المحكمة تعمل فوق الدول وتعلو سيادات هذه الدول؛ ولذلك فإن حكم المحكمة التمهيدية فى قضية أحمد هارون رغم مخالفته للقانون الدولى إلا أنه شجع المدعى العام على أن يسدد سهمه هذه المرة إلى رأس الدولة فى السودان، وذلك لكى يربك النظام السياسى السودانى ويعطل عملية السلام، فضلاً عن أن هذا التصرف يعنى أن الانضمام إلى المحكمة لا قيمة له

مادام مجلس الأمن يستطيع أن يطلق سلطة المحكمة فى مواجهة أى دولة، ولذلك فإن الدفاع عن الرئيس البشير ليس دفاعاً عن رئيس دولة عربية تتعرض للمؤامرة ويتمتع بالحصانة التى تعتبر جزء أساسى من القانون الدولى الراهن، وإنما يعد الدفاع عن البشير دفاعاً عن الشرعية الدولية الصحيحة رداً على عدوان أحمق على هذه الشرعية. من ناحية أخرى فإن أوكامبو حذر مجلس الأمن من أن تأخذه رحمة إزاء الرئيس البشير، ودعاه للاستعداد لحكم الدائرة التمهيدية التى يعتقد أنها سوف تؤيد طلب اعتقال الرئيس.

هذا الموقف يثير الكثير من التساؤلات حول الدافع الرئيسى للمدعى العام، وحول مدى فهمه لوظيفته، وحول لياقته فى التعاون فى بيئة دولية لا تزال الدولة فيها هى الوحدة الأساسية، فهو من ناحية لا يزال يشن حملة إعلامية ويتحدث إلى أجهزة الإعلام الدولية ضد الرئيس البشير وهذا يخالف وظيفته القضائية. ومن ناحية أخرى فإن إسراعه بالتبشير بحكم ضد البشير وسعيه لدى مجلس الأمن يناقض أصول العمل الدولى، ولذلك استخف العديد من وفود الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بهذا التصرف الأحمق، فاعتبره المندوب الروسى سلوكاً عاطفياً، كما اعتبره المندوب الليبى رجلاً خيالياً، وبين العاطفية والخيالية وقع أوكامبو فى الجهل بأصول العلاقات الدولية المعاصرة. فلو افترضنا أن الرجل لا تحركه سوى الحماس لانتصار العدالة الجنائية، وأن هذا الحماس هو الذى دفعه إلى التماس مختلف الأسباب لتأسيس موقفه ضد البشير بل وشن حملة نفسية ضد السودان، فيجب ألا يخرجه هذا الحماس عن الرصانة الواجبة فى القاضى الدولى، ولابد أن يعلم أن مجلس الأمن لا يستطيع مطلقاً، حتى لو صدر حكم المحكمة مؤيداً لاعتقال البشير، أن ينفذ هذا الحكم بسبب الفيتو الروسى والصينى وربما الفرنسى.

ومن ناحية أخرى فإنه ليس من وظيفة مجلس الأمن القبض على رؤساء الدول وإلا نكون بصدد فوضى دولية لا تستند إلى أى أساس قانونى. من ناحية ثالثة فإن الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية يجب أن تميز بين قضية أحمد هارون والبشير، وهو ما سبق أن أوضحناه بالتفصيل فى مناسبة أخرى؛ فمن ناحية البشير رئيس دولة ويتمتع بحصانة رئيس الدولة، ومن ناحية أخرى فإن الدائرة التمهيدية لا يجوز لها أن تكرر خطأها الذى ارتكبته فى قضية أحمد هارون.

لقد أصبحت القضية الآن سلوك أوكامبو، وما يجب أن يتوفر للمدعى العام من فضائل تجعله أهلاً للثقة، وأن يكون عنواناً مشجعاً للمحكمة وما تمثله من أهداف نبيلة. وأخيراً، فإننى أرجو أن أذكر القيادة السودانية بأن المشكلة تكمن أساساً فى تعنت المتمردين الذين يرفضون الحوار والتسوية، وحتى عندما انتقدنا المدعى العام لتركيزه على الحكومة دون المتمردين، فإنه التفت إلى جانب واحد من جرائمهم وهو المتعلق بالقوة الدولية. إننى أعتقد أن ملف التمرد يجب أن يتقدم عن أى ملفات مصطنعة تتعلق بالبشير أو أحمد هارون.

◆ ◆ ◆

المبحث الخامس :

مصر وإسرائيل في السودان

لا ينكر عاقل أن إسرائيل لا تملك لمصر وداً مفقوداً، وأنها تتحين كافة الفرص للإضرار بها وإلقاء الأذى بمصالحها والإساءة إليها فى كل مناسبة، بينما يبدو للمراقب أن مصر قد ضربت رقماً قياسياً فى التسامح والتجاوز عما يفسرون التجاوز على أنه ضعف وقلة حيلة. ولكى تعالج الموضوع بشكل مباشر، ودون الوقوف عند الفصول الأخيرة من الموقف الإسرائيلى خصوصاً فى موضوع التهدئة مع الفلسطينيين وفتح المعابر وغيرها، فإننا نشير إلى أن إسرائيل لم تدخر وسعاً فى تطويق مصر جغرافياً وضرب أهدافها سياسياً، ويضيق المقام عن بيان ذلك وضرب الأمثلة له، ولكن يمكن أن أشير إلى أن إسرائيل قد بلغ تعسفها تجاه مصر أن سدت الطريق أمام المرشح المصرى الحكومى السيد وزير الثقافة، وحرضت واشنطن على نسف فرص نجاحه بينما تردد فى أنها هى التى سترشح أحد المصريين لهذا المنصب.

أما السودان أن تكون مصر الرسمية مدركة أن هناك مخططاً أمريكياً إسرائيلياً فرنسياً لتدمير وحدة السودان، والضغط على الرئيس البشير حتى يقبل بذلك، وأن إباء الرجل وصراعه وحده ضد هذا المخطط يحتاج إلى أكثر من مجرد إعلان المساندة، وجميل أن يزور مبعوثان كبيران للرئيس البشير لهذا الغرض، ولكن الأجمل أن تفكر مصر جيداً فى مراجعة شاملة لموقفها من إسرائيل خصوصاً بمرور ٣٠ عاماً على معاهدة السلام خاصة فى السودان.

ولا أظن أن مصر الرسمية بحاجة إلى مقترحات أو إلى إرادة، ولكنها بحاجة إلى تبصر وإلحاح مادامت مصر ملكاً لنا جميعاً، بل إن ما أراه أن السودان وهو الساحة

الطبيعية لامتداد الأمن القومى المصرى الذى يمكن أن يؤثر تأثيراً فادحاً على مصر، مما يؤدى إلى انهيار العالم العربى كله تقريباً، وربما يحتاج هذا الشرح إلى بعض التفصيل. فالظاهر أن المخطط الذى تقف ورائه إسرائيل وواشنطن يعمل فى اتجاه قد لا تدرك مصر الرسمية أبعاده، وقد لا تتصور أنها يجب أن تنظر إلى الموقف فى السودان على أنه صراع بين المصالح المصرية والمؤامرة الإسرائيلية، وأن ساحة المواجهة لا تقتصر على منطقة معينة. ففى السودان ووحدته وسلامة أراضيه أمن مصر السياسى والاجتماعى والمائى، وإذا انقسم السودان كما يراد له إلى أربعة مناطق فإن مصر هى الخاسر الأول، وسوف يكون ذلك سبباً لا قدر الله فى انهيار مصر مما يؤدى إلى انهيار العالم العربى، لأن ضياع مصر ضياع للمنطقة بأسرها، فهل يدرك الرسميون فى مصر مدى تقدم المشروع الإسرائيلى ضد السودان؟ وهل سمع المصريون الرسميون عبد الواحد نور رئيس إحدى منظمات التمرد فى دارفور وهو يقول أنه زار إسرائيل وافتتح له فيها مكتباً، وأنه سوف يسقط النظام فى الخرطوم ، وسوف يكون أول قراراته بعد النجاح هو الاعتراف بإسرائيل وأنهى طلب الدعم منها؟.

فى الظروف المماثلة فإن مصر يجب أن تساعد حكومة الخرطوم فى قمع التمرد، وشن حملة إقليمية ودولية ضد المتمردين مساندة لوحدة الدولة السودانية، ويكفى أن مصر الرسمية لا تنكر أنها تخلت عن السودان فى مفاوضات الخرطوم مع الجنوب، ويبدو أن انكماش دورها فى مواجهة إسرائيل قد فرض عليها رؤية ضيقة للغاية للأمن القومى المصرى.

صحيح أن مجلس الأمن بدعم فرنسى وأمريكى لن يحل مشكلة البشير مع المحكمة الجنائية إلا إذا سلم البشير بما تطلبه إسرائيل، فلو أعلن اعترافه الآن بإسرائيل فلن يكون هناك أثر لمشكلة دارفور. وصحيح أيضاً أن المحكمة تعمل

وفقاً لبرنامج سياسى ضد السودان، ولكن قراراتها يمكن أن تؤدى إلى اضطراب خطير فى السودان، وإلى مشاحنات بين السودان وبعض الدول الأخرى، فهل تهب مصر بشكل جدى ومدروس لقطع الطريق على المحكمة حتى لا يضطر السودان فراراً من هذا الموقف إلى التنازل عما قد يصعب الرجوع فيه؟.

يجب على مصر أن تدرك الآن أنها لا تستطيع أن تتخلص من مطاردات المشروع الصهيونى، ولا أن تفلت بمعاهدة السلام بمفهومها الخاص للأمن القومى، وسوف يظل المشروع الصهيونى يطارد مصر مهما بذلت له من الحلم والصبر على سوءاته، وأنه لا مفر من مواجهته فى ساحاته الحقيقية وأخطرها الساحة السودانية.

◆◆◆

obeikandl.com

المبحث السادس :

هل يمكن قانونًا التعرض لطائرة البشير؟

عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها فى الرابع من مارس ٢٠٠٩ لتؤكد على مذكرة المدعى العام للمحكمة، الذى طالب باعتقال الرئيس البشير وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته لعدد من الجرائم التى نسبها المدعى العام للبشير، كان التعرض لطائرة الرئيس البشير من الموضوعات الافتراضية البعيدة عن البحث الجاد، ولكن بمضى الأيام بدأت تظهر مواقف رسمية من بعض الدول تعتبر أن التعرض لطائرة الرئيس البشير مسألة ممكنة، وأن الالتزام بذلك هو ممارسة مشروعة لتطبيق قرار دولى مشروع. فقد صرح المدعى العام للمحكمة يوم صدور القرار بأنه يعتبر صدور القرار انتصارا شخصيا له، وأضاف بأن جميع دول العالم ملتزمة بتفيذ القرار سواء كانت دولا أطرافا فى نظام روما، وذلك بموجب التزاماتها فى هذا النظام، والتعاون مع المحكمة فى هذا الشأن، كما أن الدول غير الأطراف ملتزمة بمثل هذا التعاون بموجب عضويتها فى الأمم المتحدة، ولكن هذا التصريح الذى يحتمل التصدى للرئيس البشير قد أثار المخاوف من احتمال التفكير فى ذلك فعلاً، ثم اقتربت المخاوف من الواقع بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية أن الرئيس البشير بعد هذا القرار يعتبر هاربا من العدالة، ثم كان الموقف الفرنسى الذى أعلنه المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية يوم ١٥ مارس ٢٠٠٩، وقد رد الرئيس البشير على ذلك بأنه سوف يحضر القمة العربية بالدوحة رغم كل هذه التهديدات. معنى ذلك أن المشهد الحالى يقف فيه حدثان: الأول: تربص من جانب الغرب واحتمال قيام إسرائيل نيابة عن الغرب بذلك، والثانى: هو استهجان العالم

العربى والأفريقى وكذلك تحدى السودان. فهل التهديد حرب نفسية ضمن ماشنه المدعى العام ضد الرئيس البشير، أم أن هذا التهديد حقيقى ويمكن أن ينفذ فعلا مادام المجتمع الدولى تحكمه قواعد البلطجة الدولية باسم القانون الدولى، ومادامت الدولة الأقوى هى التى تدفع الآخرين إلى البحث عن القانون والشرعية.

لقد تزايدت المخاوف من تنفيذ مثل هذه التهديدات بعد تعيين مبعوث أمريكا الخاص إلى السودان، وهو تربى فى صفوف الجيش الأمريكى وفى قوات حلف الأطلسى، وهو جنرال طيران سابق له تاريخ طويل فى هذا المجال، ولذلك فإن مجرد تعيين ممثل خاص لأوباما فى السودان، رغم أن البعثات الأمريكية العديدة فى الخرطوم تغطى قضايا السودان، بالإضافة إلى الطابع العسكرى لهذا المبعوث، ثم توارد تقارير عن أن حلف الأطلسى يريد أن يقوم بدور مساند للمحكمة الجنائية الدولية، يشبه الدور الذى قام به فى تسوية البوسنة وكذلك ما يقوم به الآن فى أفغانستان، يزيد الشك والريبة. ومعنى ذلك أن اعتراض الرئيس البشير فى الجو، والذى يؤدى حتما إلى آثار بالغة الخطر فى السودان وفى المنطقة بأسرها، يمكن أن تقوم به طائرات حلف الأطلسى أو الطائرات الأمريكية أو الطائرات الإسرائيلية فى سابقة لها ما بعدها، وبذلك تكون الولايات المتحدة فى عهد أوباما قد أتت بتغيير حقيقى يترحم العالم فى ظله على أيام الرئيس بوش. أما احتمال قيام إسرائيل بهذه المهمة فهو احتمال أكبر، خاصة وأن إسرائيل تبحث لها عن انتصار بعد هزائمها فى لبنان وغزة، وهذا انتصار رخيص غير مكلف فى ضوء ما يمكن توقعه من ردود فعل عربية أو دولية، كما أن إسرائيل تدعى أنها هى التى تطبق القانون الدولى الصحيح، وأن ما قامت به فى غزة كان نيابة عن المجتمع الدولى فى محاربة الإرهاب، فهى بمثل هذا العمل تريد أن تخرج من الحلقة التى يتم التضييق عليها فيها بعد

أحداث غزة، وفى ظل التزامات السلام التى تبدو الحكومة الجديدة غير مستعدة لأى منها. يضاف إلى ذلك أنه سبق لإسرائيل أن أعلنت خلال عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦ بأنها قامت بهذه العمليات تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، الذى يدعو إلى نزع سلاح حزب الله وتفكيك قواته العسكرية، وهكذا تدعى إسرائيل التى تعمل خارج دائرة أى شرعية دولية، أنها هى التى تؤكد وتؤمن أركان الشرعية الدولية. ولاشك أن إسرائيل تستطيع أن تدعى بأنها تساهم فى تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية، وهو قرار حتى الآن مشروع لم يتحداه أحد من الناحية القانونية، ولايزال مطروحا حتى الآن. كذلك فإن من مكاسب إسرائيل فى تنفيذ هذه المغامرة، التى لاشك ستؤيدها الولايات المتحدة والغرب، هو تبديد «أوهام» العالم العربى بأنه يمكن أن يرى يوما أحد المجرمين الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، فمادامت هى الشرطى المكلف بتنفيذ أحكام المحكمة فلايمكن أن تمثل هى متهما أمام هذه المحكمة.

من الناحية القانونية الدقيقة، فإن تعرض أى دولة لطائرة الرئيس البشير تعتبر قرصنة جوية واعتداء على سيادة السودان، وانتهاكا للحصانة التى يتمتع بها الرئيس وطائرته، سواء تم التعرض فى الأجواء الإقليمية أو الدولية. وقد سبق للولايات المتحدة أن ألقت القبض على الرئيس نورييجا رئيس بنما فى غرفة نومه، ولم تجد المحكمة العليا الأمريكية حرجا فى محاكمته بتهم دبرتها المخابرات الأمريكية بسبب عدم استمرار تعاونه معها. كذلك فإن إسرائيل قد اختطفت أدولف إيخمان الألمانى المتهم بالمشاركة فى الهولوكوست من الأرجنتين، وحاكمته فى إسرائيل وأعدمته وادعت لمحاكم إسرائيل سلطات لم يعرفه القانون الدولى فى جميع العصور.

◆◆◆

المبحث السابع :

هل مجلس الأمن متحيز حقا ضد السودان؟

يرى معظم المراقبين أن مجلس الأمن يستخدم ضد الدول العربية، وإذا طلب انعقاد المجلس لمصلحة عربية يجد صعوبة كبيرة فى الانعقاد، وإن انعقد فإنه يعجز عن أن يصدر أى قرار. حدث ذلك فى جميع القضايا العربية ابتداء من مشكلة فلسطين وحتى القضية التى لفقت للرئيس البشير. وبذلك فإن صورة مجلس الأمن فى العالم العربى أصبحت صورة سلبية للغاية، حتى أن البعض يرى أنه مجلس الأمن، على أساس أنه فى نظرهم تآمر لتطوير الهجوم على السودان بإفساد المحكمة الجنائية الدولية، التى كان يمكن أن تكون حلماً جميلاً فى مطاردة المجرمين من خلال التطبيق الصحيح للقانون.

ولذلك فقد أصبح التساؤل مشروعاً من الناحية العلمية هل صحيح، كما يرى معظم المراقبين، أن مجلس الأمن على الأقل فى قضية البشير قد اتخذ موقفاً متحيزاً ومتعنتاً ضد السودان؟ لإثبات ذلك لابد من إيراد عدد من الوقائع التى تقف فى وجه القائلين بأن العالم العربى يؤمن بنظرية المؤامرة لكى يبرر بها فشله، وأن الرؤساء العرب ظلوا دائماً فوق كل محاسبة فإذا جاء من يحاسبهم انتفض البعض للدفاع عنهم ضد المؤامرة الخارجية، وقد حدث ذلك بالنسبة لصدام حسين الذى عجز شعبه عن الإطاحة به رغم كل ما ارتكبه فى حقهم، وعندما جاءت القوات الأمريكية للإطاحة به ثم تبرير مؤامرة اغتياله فى صورة المحاكمة الهزلية التى خصصت ودبرت له، أصبح صدام حسين حتى فى نظر الناقدين له شهيداً وبطلاً قومياً.

بل إن البعض يرى أن البشير قد ارتكب بطريق غير مباشر الجرائم المنسوبة إليه،

ومع ذلك فإن مطاردته بأيدى أجنبية سوف تجعل منه بطلاً قومياً، وإذا مات فسوف يموت شهيداً على مذبح العروبة الذى اتسع للشهداء وضحايا المؤامرات الأجنبية. هذه الصورة لها ما يبررها، وتفسير ذلك أن النظم العربية قد تلبست الأوطان العربية، فأصبح من المستحيل التمييز بين نقد النظام والإساءة للوطن، بعد أن أصبح الحاكم هو الوطن وهو الحقيقة، وأن من لا يرى ذلك حاقد وجاهل ومتآمر. فى مثل هذا النوع من الثقافة يستحيل أن يقام نظام ديمقراطى، كما يستحيل أن يتحرر العقل العربى من الكثير من أوهامه، كما أنه يسهل عليه اختلاط الأوراق.

والحقيقة أنه فى حالة البشير فإنه قد اختلف كثيراً عن زملائه الزعماء العرب، ولكن حالته مختلفة حيث أنه ليس هو المقصود وإنما المستهدف هو الوطن والأرض والمنطقة العربية، وبصراحة أكثر مصر هى البداية والنهاية فى كل هذا المخطط الغربى المتوافق مع إسرائيل فى إطار المشروع الصهيونى، ورغم سطوة ووضوح هذا المخطط إلا أننا سوف نقدم إشارات سريعة لتدل على تحيز مجلس الأمن ضد السودان.

الإشارة الأولى : هى أن المجلس نفسه قد قام بتسخين المشكلة فى دارفور وأبرز جانب إنسانى، وأنه أدان الجميع مع التركيز النسبى على حكومة الخرطوم، ثم بدأ يطالب بالتسوية السياسية، وبعد أن تم إبرام اتفاقية التسوية السياسية لم ينتقد موقف المتمردين الذين رفضوا التوقيع على الاتفاقية ولم يوقع عقوبات عليهم، كما لم ينتقد موقفهم المطالب بإسقاط حكومة الخرطوم وأنها دولة عضو فى الأمم المتحدة، وعند الموازنة يجب حظر مساعدة التمرد والمحافظة على وحدة الدولة السودانية وسلامتها الإقليمية.

الإشارة الثانية: وردت فى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ الذى أحال الحالة فى

دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، ووجه العوار فى الإحالة هى التناقض المعيب فى موقف مجلس الأمن الذى أحال القضية إلى المحكمة، ولكنه فى الفقرة الثانية أعفى المسئولين والمواطنين السابقين والحاليين العاملين فى قوات حفظ السلام فى السودان التى يشكلها مجلس الأمن أو رخص بها. ومعنى ذلك أن المجلس يحول الحكومة السودانية إلى المحكمة الجنائية الدولية بينما يعفى مسبقاً هؤلاء من كل الجرائم التى يمكن أن يرتكبوها فى السودان لمجرد أنهم لهم علاقة بعمليات حفظ السلام، وهذه إشارة لتشجيع ارتكاب هذه الجرائم لمجرد أنهم يحملون راية الأمم المتحدة التى ارتكبت جميع الجرائم باسمها، وهو ما حدث فى الكونغو عندما ارتكب الجنود الدوليون كل أنواع الجرائم ضد السكان.

الإشارة الثالثة : هى هذا النفاق الواضح فى عمل مجلس الأمن الذى لم يحرك ساكناً عندما احترقت غزة، وأصدر قراراً باهتاً أدان فيه المقاومين ولم يتحدث عن جرائم إسرائيل البشعة فى غزة. وكذلك فعلت المحكمة عندما تحمس المدعى العام ضد البشير بينما رفض التحقيق فى جرائم إسرائيل، وهذا تواطؤ واضح بين موقف المجلس وموقف المحكمة.

الإشارة الرابعة: أن المجلس رفض تماماً منذ البداية أن يؤجل إجراءات المحكمة ضد البشير، وادعى المتحدث باسم الأمم المتحدة أن المحكمة مستقلة لا سلطان للمجلس عليها، وهذا غير صحيح لأن المادة ١٦ تعطى المجلس سلطة مطلقة على المحكمة لوقف إجراءاتها، وعندما طلب الاتحاد الإفريقى والجامعة العربية، بعد صدور مذكرة المدعى العام وبعد صدور قرار المحكمة يوم ٤ مارس ٢٠٠٩، أن يؤجل المجلس إجراءات المحكمة ضد البشير على أساس أن عمل المحكمة يؤدى إلى اضطراب السلم والأمن الدوليين فى دارفور والسودان والمنطقة، ولكن المجلس

رفض ذلك مما يظهر أنه يتعمد أن يقع هذا الاضطراب فى الوقت الذى حصن المجلس المسؤولين الحاليين والسابقين للدول غير الأطراف فى نظام روما العاملين فى قوات حفظ السلام منذ بداية عمل المحكمة الدولية وبشكل متكرر. وقد صدر فى إطار هذه السلسلة من القرارات القرار ١٤٢٢ لسنة ٢٠٠٢ والقرار ١٤٨٧ لسنة ٢٠٠٣ ، وتوقفت هذه السلسلة من القرارات بسبب الغزو الأمريكى للعراق ومعارضة روسيا والصين لهذا الامتياز الأمريكى. فما الفرق بين الجرائم التى يرتكبها الأمريكيون الغزاة وبين الجرائم التى تضع فى إطار مدافعة السودان للمتمردين الذين تشجعهم الولايات المتحدة.

إذا كان الفارق هو فارق بين الأعمى والبصير، فإن مجلس الأمن قد ساند الأعمى ضد البصير، وأعلى من شأن الظلام ضد النور، كما رفع راية التدمير ضد محاولات التسوية والتعمير.

◆◆◆